بالاخير والموصول بلا عائد بل لم يبق للكلام معنى اصلا فاذا قرأ او قراءة النصب
بما حرم عليكم الميتة بيد ان انما متضمن معنى ما والا ح وطابقت هذه القراءة
قراءة الرفع لان ما فيها موصولة والعائد محذوف والميتة خبر ان تقديره
ان الذي حرمه الله عليكم الميتة وهذا يفيد القصر لما مر في تعريف المسند
ان نحو المنطلق زيد او زيد المنطلق يفيد حصر الانطلاق على زيد فان قلت
هلا جعلت ما في قراءة الرفع كافة مثله في قراءة النصب قلت اما على قراءة
حرم مبنيا للفاعل وهو المذكور في المفتاح والمقصود هاهنا فظاهر
انها ليست بكافة لان حرم مسند الى ضمير الله تعالى فلا وجه لرفع
الميتة الا على تاويل انما حرم الله شيئا هو الميتة ومع ظهور هذا الوجه
الصحيح وهو ان تجعل ما موصولة والعائد محذوفا والميتة خبر ان والتقدير
ان الذي حرمه عليكم الميتة لا مجال لارتكاب هذا التاويل واما على قراءة
حرم مبنيا للمفعول فيحتمل ان تكون كافة وان تكون موصولة ونقل ابو علي
عن الزجاج انه اختار ان تكون ما كافة وحرم مسندا الى الميتة لكنا نقول
تجعلها موصولة اسم ان والميتة خبرها اولى ليبقى ان عاملة على ما هو
الاصل واشار الى الثاني بقوله **ولقول النحاة انما لاثبات ما يذكر
بعده ونفي ما سواه** اي سوى ما يذكر بعده اما في قصر الموصوف نحو
انما زيد قائم فهو لاثبات قيام زيد ونفي ما سواه من القعود ونحوه
واما في قصر الصفة نحو انما يقوم زيد فهو لاثبات قيامه ونفي ما سواه
من قيام عمرو وبكر وغيرهما فما سوى الحكم المذكور بعده في كل من القصرين
مخصوص لظهور انه لا ينفي كل حكم سواه وقد يقال ان المراد انه لاثبات
الجزء الاخير مما بعده لموصوف اولا بانه على صفته مع نفي ما سواه وهو
تكلف واشار الى الثالث بقوله **ولصحة انفصال الضمير معها**
اي مع انما كقولك انما يقوم انا كما تقول ما يقوم الا انا اذ قد تقرر
في علم النحو انه لا يصح الانفصال الا لتعذر الاتصال ووجوه
التعذر محصورة مثل التقديم على العامل والفصل بينهما بالحرف ونحو

ذلك وجميع هذه الوجوه منتفية هاهنا سوى ان يقدر فيه الفصل لغرض
وذلك بان يكون المعنى ما يقوم الا انا ثم استشهد لصحة هذا الانفصال
ببيت الفصحاء وصرح باسم الشاعر ليعلم انه من الابيات التي يستشهد
بها لاثبات القواعد اذ ليس الغرض مجرد التمثيل فقال **قال الفرزدق
انا الذائد** من الذود وهو الطرد **الحامي الذمار** وهو العهد وفي
الاساس هو الحامي الذمار اذا حمى ما لو لم يحمه ليم وعنف من حماه وحريمه
وانما يدافع عن احسابهم انا او مثلي لما كان غرضه ان يخص المدافع
لا المدافع عنه فصل الضمير واخره اذ لو قال وانما ادافع عن احسابهم
لصار المعنى انه يدافع عن احسابهم لا عن احساب غيرهم كما اذا قيل
لا ادافع الا عن احسابهم وليس ذلك معناه وانما معناه ان المدافع عن
احسابهم هو انا لا غيري ولا يجوز ان يقال انه محمول على الضرورة
لانه كان يصح ان يقول وانما ادافع عن احسابهم انا على ان انا تاكيد
ولا يجوز ان تكون ما موصولة اسم ان وانا خبرها اي ان الذي يدافع انا
لان قوله انا الذائد دليل على ان الغرض الاخبار عن المتكلم بصدور
الذود والمدافعة عنه وليس يستحسن ان يقال انا الذائد والمدافع
انا مع انه لا ضرورة في العدول عن لفظة من الى لفظ ما هو اظهر في المقصود
فان قيل كيف صح اسناد الفعل الغائب الى ضمير المتكلم قلنا لا نسلم ان
الفعل غائب لان غيبة الفعل وتكلمه وخطابه باعتبار المسند اليه
فالفعل في نحو ما يقوم الا انا وانت لا يكون غائبا ولو سلم فالمسند اليه
في الحقيقة هو المستثنى منه العام وهو غائب وقد يستدل على تضمنه
معنى ما والا بصحة اعمال الصفة الواقعة بعده على ما صرح به بعض
النحاة نحو انما قائم ابواك مثل ما قائم الا ابواك وقد يقال في تضمنه معنى
ما والا مناسبة عن علي بن عيسى الربعي وهي انه لما كانت كلمة ان لتاكيد اثبات
المسند للمسند اليه ثم اتصلت بها ما المؤكدة ناسب ان تضمن معنى القصر
لان القصر ليس الا تاكيد الحكم على تاكيد وذلك لان نحو قولك زيد جاء لا عمرو

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)